ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

المجلة التاريخية الجزائرية

ISSN:2572-0023 / EISSN: 2716-9065
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/664

المجلد:06، العدد:02 (2022)، ص483-500

أوغندا ضمن ترتيبات معاهدة هليغولاند 1890م

Uganda under the arrangements of the Treaty of Heligoland 1890

هاجر بلمهدي*
جامعة الجزائر 02 (الجزائر)
hadjer.belmhadi@univ-alger2.dz

لياس نايت قاسي
المدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة (الجزائر)
lies.naitkaci@gmail.com

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2022/04/23
تاريخ القبول:
2022/09/29

الكلمات المفتاحية:
- ✓ منطقة شرق إفريقيا
- ✓ أوغندا
- ✓ هليغولاند
- ✓ التنافس الامبريالي

الملخص:

تقف هذه الدراسة على توضيح خلفيات استحواذ بريطانيا على أوغندا، بموجب عقد معاهدة هليغولاند مع ألمانيا 1890م، التي وصفها الامبرياليون على أنها أحد السياسات المرنة السلمية، تجنبا لحدوث توترات وأزمات في المنطقة. نحاول من خلال هذا المقال كشف وإظهار حقيقة الأهداف الامبريالية التي كانت عليها بريطانيا وألمانيا في منطقة شرق إفريقيا، حيث أن اتفاق دولتين على مجموعة من النقاط دون استشارة أصحاب الأرض والحق، هو اعتداء صارخ على حرية السكان الأصليين، بل أن عقد الدول الأوروبية لمثل هذه المعاهدات وأحد أخطر مظاهر السياسة الاستعمارية الأوروبية.

Article info

Received:
23/04/2022
Accepted:
29/09/2022

Key words:
- ✓ East Africa
- ✓ Uganda
- ✓ Heligolan
- ✓ Imperial Rivalry

Abstract:

This study stands to clarify of the backgrounds of Britain's acquisition of Uganda, under the Treaty of Heligoland with Germany in 1890, which the imperialists described as one of the flexible and peaceful policies, in order to avoid the occurrence of tensions and crises in the region.

Through this article, we try to reveal and show the reality of the imperialist goals that Britain and Germany had in the East African region, as the agreement of two countries on a set of points without consulting the owners of the land and the right is a blatant attack on the freedom of the indigenous people, and one of the most dangerous manifestations of European colonial policy.

*المؤلف المرسل

مقدمة

اتفق جل المستكشفين الأوروبيين الذين وطأت قدمهم أوغندا، على أنها لؤلؤة إفريقيا، نظرا لخيراتها المتعددة وحضارتها الراقية، هذا ما جعل كبريات الدول الأوربية تعيش حالة من هستيريا الاندفاع والتنافس حول الاستحواذ عليها، أقل ما يقال عنه، أنه استعماري امبريالي محض، وللحد من هذا الصراع، استغلت الحكومة البريطانية برئاسة سالزبوري جدية المستشار الألماني الجديد فون كابرفي في التحالف معه ورغبة الألمان في الحصول على جزيرة هليغولاند الواقعة في بحر الشمال، لإنهاء الصراع والتنافس الامبريالي حول أوغندا من خلال ترتيب مفاوضات انتهت بتوقيع الدولتان لاتفاقية هليغولاند 1890م.

وهنا تأتي الكتابات الغربية تحاول تلميع الاستعمار وجعله مهمة حضارية، وتسمي مثل هذه الاتفاقيات والمعاهدات، تسوية وإنهاء لمشاكل عديدة تعرفها المنطقة، التي أوغندا وغيرها من المناطق الإفريقية في غنى عنها، بل إن التنافس الألماني والبريطاني على أوغندا وباقي منطقة شرق إفريقيا لم يكن إلا حلقة من حلقات السياسة الاستعمارية العالمية التي شهدتها أوروبا خلال القرن التاسع عشر، وكذا الحقيقة الامبريالية التي كانت عليها الأهداف البريطانية الألمانية، على عكس ما ربطته بالإنسانية والدينية. وعليه فإن الإشكالية الرئيسة المتناولة في هذا المقال هي الإجابة عن السؤال التالي: **كيف أثرت السياسة البريطانية والألمانية في شرق إفريقيا في عقد معاهدة هليغولاند وما انعكاس ذلك على أوغندا؟**

يهدف المقال إلى إسدال الستار على أخطر فترة عاشتها إفريقيا عامة وأوغندا خاصة، في ظل التنافس الامبريالي الأوروبي عليها، ولأن معظم الدراسات والكتابات تناولت موضوع الاتفاقيات والمعاهدات على أنها إنهاء للتنافس الامبريالي وتنظيم لعملية اقتسام المناطق الإفريقية، يسعى هذا البحث إلى أن يبين خفايا وأثر هذه المعاهدات في ترسيخ الاستعمار لفترات طويلة ونتائجها السلبية على المنطقة وشعبها.

أمام طبيعة الموضوع السياسي التاريخي، اعتمدنا المنهج الوصفي، إضافة إلى توظيف المنهج التفسيري لمحاولة تحليل الأسباب التي كانت وراء العديد من الوقائع التـي عاشتها أوغندا، وكذا استخدام منهج المقارنة لمحاولة معرفة نقاط التشابه والاختلاف في بعض الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة.

1. التنافس الامبريالي في شرق إفريقيا للاستحواذ على أوغندا

عرفت المناطق الساحلية من شرق إفريقيا في الأربعينيات من القرن التاسع عشر اهتمامًا من جانب بريطانيا وفرنسا وألمانيا، بل تطور إلى محاولة استغلال هذه الدول لمعاهدات الصداقة والتجارة مع سلطان زنجبار[1] السيد سعيد، في سبيل تقوية نفوذهم في المنطقة، غير أن بريطانيا استطاعت أن تضمن لنفسها التفوق، من خلال التستر وراء مكافحة تجارة الرقيق، وقد نجحت في ذلك بعد تعيين القنصل البريطاني جون كيرك John Kirk [2] في زنجبار الذي استطاع إلغاءها سنة 1873م بعد جهود دبلوماسية مكثفة. ما أهل بريطانيا للتحكم في المنطقة سياسيا واقتصاديا، والتخفي باسم الإنسانية لتنفيذ مصالحها الامبريالية، ومن ثمة

التطلع لإخضاع منطقة البحيرات الكبرى بما في ذلك أوغندا[3] مستعينة في ذلك على ما كتبه المستكشفين عن المنطقة، أمثال هنري هاملتون جونستون Harry Hamilton Johnston[4].

كما عملت مصر منذ عهد محمد علي على التحكم في منطقة البحيرات الكبرى، وبوصول إسماعيل الخيديو إلى الحكم سنة 1863م بدأ بإرسال الرسل إلى باجامويو Bagamoyo ملك أونيورو وإلى موتيسا Mutessa ملك بوغندا، لتحقيق سياسته التوسعية، وفي عام 1869م تم فتح قناة السويس، ولما كانت أكثر أسهم شركة القناة بيد فرنسا، رأى الخيديوي إسماعيل كرد فعل لذلك يجب تقوية النفوذ الانجليزي، فعمد في نفس السنة إلى تعيين صمويل بيكر Samuel Baker وأعطاه مهمة فتح أراضي أوغندا أو ما أسماه مديرية خط الاستواء (شاكر، 1973، ص ص 9-13).

واللافت للانتباه أن وصول القوات المصرية إلى أعالي النيل وضمها لمملكة أونيورو سنة 1872 وحمايتها لمملكة بوغندا سنة 1873 وإنشائها للعديد من النقط العسكرية الحصينة في أعالي النيل فإنه يعني حماية هذه المناطق من الوقوع تحت السيطرة الأوروبية، وهو ما أجبر البريطانيين على ضرورة التحرك لتتمكن من سبق غيرها، وما شجعها أكثر آنذاك هو وجود لوغارد Lugard[5] على رأس الإدارة المصرية في المديرية الاستوائية، الذي خلف بيكر وعمل في المنطقة لصالح المصالح البريطانية على حساب المصالح المصرية، بل وجعل من المنطقة ميدانا للتوسع البريطاني (يونس، 1960، ص 26).

والواضح هنا أن بريطانيا استهدفت أولا القضاء على الوجود المصري في السودان وفي أعالي النيل وفي سواحل إفريقيا الشرقية ثم التفرغ للدول الأوروبية التي تنافسها في تلك الجهات، حيث أجبرت مصر على سحب حملتها التي سيرتها لفتح جهات الساحل الشرقي سنة 1875 (يونس، 1960، ص 33)، ولا شك أن هذه الحملة كانت حدثا مواتيا لجون كيرك لكي يضع سياسته موضع التطبيق ويقدم برهانا عمليا للسيد برغش سلطان زنجبار بحكم نفوذه على المنطقة، ويبين له مدى اهتمام بريطانيا برعاية مصالحه والمحافظة على أملاكه من الأخطار الخارجية، الأمر الذي من شأنه أن يزيد ثقته فيهم (حراز، 1971، ص 50).

والجدير بالذكر الإشارة إلى أن بريطانيا استندت في زيادة نفوذها في المنطقة كلها عن طريق سلطان زنجبار واتخاذه وسيلة لتثبيت أقدامها وطريقا سهلا للتوغل صوب المناطق الداخلية، خاصة بعد أن أدرك السلطان برغش مدى ارتباط مصالح سيادته بمصالح الشركات التجارية البريطانية، وشعورًا بأن هذه المصالح سيكون من الأفضل تأمينها وتعزيزها في المستقبل من خلال اتصال أوثق مع وليام ماكينون William Mackinnon الذي عرض عليه سنة 1877م إنشاء قناة منتظمة للاتصال والتواصل مع مختلف الموانئ في الشرق والغرب، وذلك بهدف استغلال المناطق الداخلية من شرق إفريقيا وربطها بخطوط حديدية مع الساحل،

إلا أن اللورد سالزبوريLord Salisbury عند توليه لرئاسة الوزراء سنة 1878م رفض هذا المشروع، واعتبره سابق لأوانه بل أنه سيلفت انتباه الدول الأوروبية الكبرى بأهمية المنطقة(Alpers, 1975, p. 58) .

ومع بداية الثمانينات شهدت المنطقة عدة تحركات من جانب الدول الأوروبية، ففي حين كانت بريطانيا تهدف إلى مد خط حديدي بين الكاب والقاهرة وتأمل في جعل المناطق التي يمر بها تحت نفوذها، كانت فرنسا كذلك ترغب في مد حزام من غرب إفريقيا إلى شرقها تسيطر عليه ويدين لها بالخضوع كما قامت بعض المجموعات الفرنسية بمحاولة الحصول على عقد امتياز لها من سلطان زنجبار عام 1881م، إلا أن القنصل العام الانجليزي وقف في وجه هذا المشروع وكان سببا في فشله (يحيى، 1999، ص 303).

وبالموازاة مع هذا، كانت ألمانيا قد حققت وحدتها القومية سنة 1871م وبرزت فيما بعد كدولة قوية، يتطلع شعبها لتكوين إمبراطورية استعمارية والذي لا يكون إلا من خلال تأسيس مستعمرات لها في إفريقيا، خاصة وأنها قد حصلت على مصالح تجارية في عدة مناطق من شرق وغرب إفريقيا، وهو ما شجع على تأسيس نوادي وجمعيات استعمارية لتوجيه النشاط القومي في المجال الاستعماري ، وكان أهمها الجمعية الاستعمارية الألمانيةDeutsche Kolonialverein التي أسسها الامبريالي كارل بيترز في ديسمبر 1882م . (Gervase, 1963, p. 435)

وقد أخذت تروج لقضايا الاستعمار وتدعو لضرورة خوض ألمانيا مسار التوسع والتنافس الاستعماري وبالتالي المشاركة في استغلال الموارد الإفريقية، وكان المؤرخ هانريخ فون تراتيشكه Heinrich Von Treitschke من بين الشخصيات الألمانية المؤيدة لهذا الفكر الإمبريالي[6]، والذي أكد أن تأسيس مناطق نفوذ لألمانيا فيما وراء البحار وتكوين إمبراطورية استعمارية، لن يكون إلا بهزيمة بريطانيا. وهو ما يفسر ظهور فئة الموالين للفكر الاستعماري داخل الرايخشتاغ عام 1883م، وتأسيس شركة الاستعمار الألماني في أفريل 1884م التي كانت وراء دعم كل المشروعات الاستعمارية في إفريقيا الشرقية(Perras, 2004, pp. 35-38).

واللافت للانتباه أن بريطانيا إلى غاية هذه الفترة ورغم كل هذه التطورات والتطلعات الأوروبية للحصول على مستعمرات في إفريقيا لا تزال على سياستها التقليدية القائمة على تقوية نفوذها بالسلطان لحماية مصالحها في المنطقة، حتى وأنها أدركت أن المنطقة باتت تحظى باهتمام أوروبي كبير وأن هناك من الدول من تقوم بنشاطات سرية، إلا أنها لم تهتم كثيرا خاصة لألمانيا كون أنا نشاطها كان تجاريا دون قيام السيطرة السياسية.

ومع زيادة نفوذ التجار الألمان وأصحاب رؤوس الأموال والمستكشفين، وتصاعد النزعة الامبريالية في أواسط الشعب الألماني ومطالبتهم للحكومة بضرورة إيجاد مستعمرات لألمانيا فيما وراء البحار، أعلن المستشار

الألماني فون أوتو بسماركOtto Von Bismarck[7] سنة 1884م(Stearns, 1899) توجيه ألمانيا نحو طريق الاستعمار والامبريالية بعد ما كان من معارضي سياسة التوسع الألماني خارج أوروبا (Fisher, 1936, p. 1051).

وفي الفترة ما بين شهري أفريل وماي من نفس السنة كان القنصل العام الدكتور ناشتيغال Dr. Nacgtigal بتعليمات من بسمارك قد ضم إلى ألمانيا كل من أنجرابكوينا[8] والطوغو والكاميرون من غرب إفريقيا، الأمر الذي أدى إلى استياء بريطانيا ولفت انتباه رئيس القسم الإفريقي بيرسي اندرسون Percy Anderson ووكيل الوزارة المساعد فيليرس ليستر Viliers Lister إلى التحول المفاجئ في سياسة بيسمارك والحث على ضرورة إحداث تحول سريع في السياسة الامبريالية البريطانية(Keltie, 1895, pp. 194-206).

وفي نفس الفترة كانت الجمعية الجغرافية في لندن قد أوفدت عالم النبات البريطاني هنري هاملتون جونستون(Cassada, 1977, p. 9) لدراسة منطقة كليمنجارو[9]، والذي اقترح مشروعا استعماريا لضم المناطق المحيطة بجبل كليمنجارو لبريطانيا(Hubert, 1970, p. 279) ، بعد أن استطاع إبرام عدّة معاهدات مع ماندارا Mandara رئيس قبيلة موشي (Evans L. , 1915, p. 176) ، وفي سبتمبر عقد معاهدة مع زعماء تافيتا، التي أتاحت له حق امتلاك الأرض واستغلالها (Gervase, 1963, p. 367) ، ما يؤكد رغبة الأهالي في أن توضع قبائلهم تحت الحماية البريطانية (Keltie, 1895, p. 234) ، غير أن وزير الخارجية البريطانية اللورد جرانفيل[10] (Gervase، 1963، ص339) Granville لم يهتم بمشروع جونستون.

واستنادا لهذه الأوضاع الدولية في هذه المرحلة وبلوغ التزاحم والتنافس الامبريالي على إفريقيا ذروته، دعا المستشار الألماني بسمارك إلى عقد مؤتمر برلين لوضع قوانين دولية لتنظيم الملاحة والتجارة في إفريقيا الغربية وكذا تحقيق الموازنة الدولية بين الدول الأوروبية في اقتسام القارة الإفريقية دون صدام مسلح فيما بينهم.

افتتح المؤتمر أعماله في 15 نوفمبر 1884م، وقد حضره أكثر من أربعة عشر دولة، بدعوى من الحكومة الألمانية وبعد النظر في مشكلات إفريقيا الغربية والوسطى، أصدر المؤتمر في 26 فبراير 1885م قراره النهائي، الذي تألف من سبعة فصول تضمنت 38 مادة، وقد كانت في العموم قرارات تخص حرية التجارة والملاحة في نهري النيجر والكونغو وروافدهما بما في ذلك روافد منطقة البحيرات الكبرى (Hertslet, 1885, pp. 20-40).

تمثل المادة 34 من وثيقة برلين، أحد القرارات الرئيسة للسياسة الامبريالية في إفريقيا، حيث أنها نصت على مبدأ الاحتلال الفعلي أي أن لكل دولة أوروبية عند احتلالها لأي جزء من أجزاء الساحل الإفريقي أن تخطر بذلك الدول الموقعة على وثيقة برلين لمناقشة ذلك قبل التصديق عليه(Lucas, 1922, pp. 82-83).

ولعل ذلك ما يفسر تأجيل بسمارك إعلان مرسوم الحماية الإمبراطوري[11] (Woolf, 1920, pp. 236–241) إلى غاية صدور الموافقة النهائية على وثيقة برلين في 27 فيفري 1885م (Woolf, 1920, pp. 236–241)، حتى أن جون كيرك ممثل الحكومة البريطانية في زنجبار كان قد حصل في 6 ديسمبر 1884م على تصريح من السلطان برغش يتعهد فيه بأنه لا يقبل حماية أي دولة أجنبية دون موافقة الحكومة البريطانية، إلا أن ذلك لم يلغي صدور المرسوم الذي يقضي بحماية أجزاء هامة من أراضي سلطنة زنجبار وكذا الطريق التجاري الهام الرابط من الساحل إلى طابورة وأوجيجي لصالح ألمانيا. كما أن كارل بيترز[12] (Perras, 2004) صاحب معاهدات مرسوم الحماية كان يتوقع معارضة بريطانيا، لذلك حرص على أن يُضمن هذه المعاهدات نصا يقول بأن رؤساء تلك الأقاليم ملوك مستقلون ولا يدينون بالتبعية لسلطان زنجبار (حراز، 1971، ص 62).

الواضح هنا أن بريطانيا قد أدركت تزايد النشاط الاستعماري الألماني في شرق إفريقيا، وأنه لا يمكنها الاعتماد على حماية مصالحها في المنطقة والحفاظ على نفوذها فقط من خلال تقوية علاقتها بسلطان زنجبار، أضف إلى ذلك أوضاعها بعد الأزمة المصرية والتطورات التي حدثت في السودان عقب مقتل الجنرال غوردن وسقوط العاصمة الخرطوم يوم 02 جانفي 1885. وعليه رأت الحكومة البريطانية ضرورة إتباع سياسة التهدئة والبحث عن إمكانية حل المشاكل العالقة بين الطرفين بطريقة ودية، إلى حين تستطيع بريطانيا الخروج من أزماتها.

وعلى هذا الأساس رأى اللورد جرانفيل Granville أنه لا بد من تعيين لجنة لتحديد مناطق النفوذ الخاصة بكل من ألمانيا وبريطانيا في شرق إفريقيا، لذلك اقترح على المستشار الألماني بسمارك الدخول في مفاوضات من أجل تسوية الخلافات العالقة بينهم والوصول إلى التفاهم حول المصالح المتضارب عليها في المنطقة. وعليه تم تعيين لجنة دولية تتكون من ألمانيا وبريطانيا وفرنسا لمعاينة كل القضايا. والتي بدأت أعمالها في زنجبار في 10 ديسمبر 1885م، مكونة من القنصل الألماني العام في القاهرة الدكتور كارل شميت Carl Schmidt، والضابط السابق في الجيش البريطاني في السودان كتشنر Kitchener، والقنصل الفرنسي العام في زنجبار رفراي Raffray (Perras، 2004، صفحة 106).

وقد أسفر عن ذلك المعاهدة الأنجلو–ألمانية، التي وقعت بتبادل المذكرات في 29 أكتوبر وأول نوفمبر 1886م (Woolf، 1920، ص 175–176؛ Mcewen، 1971، ص 137). والتي قضت بتقسّيم منطقة شرق إفريقيا رسميا إلى منطقتي نفوذ بين بريطانيا وألمانيا وكان نفس الاتفاق يجسد تعريفا للإقليم المعترف به ملكا لسلطان زنجبار.

واستنادا لذلك فقد حققت دبلوماسية بسمارك من خلال هذه الاتفاقية، وصول ألمانيا إلى ما كانت تبحث عنه منذ صدور مرسوم الحماية الإمبراطوري وهو الاعتراف الرسمي من بريطانيا بنفوذها على المنطقة الجنوبية

من شرق إفريقيا بين نهر أومبا Umba، وروفوما Rovuma وموافقتها على وضع مينائي دار السلام وبنجاني، تحت سيطرة شركة شرق إفريقيا الألمانية (Ronald, 1961, p. 198) .

كما نجحت دبلوماسية اللورد سالزبوري[13] (Palmowski, 1997, p. 520) في الوصول إلى ما كانت بريطانيا تعمل عليه منذ أوائل القرن التاسع عشر، وهو السيطرة على الجزء الأكبر من منطقة شرق إفريقيا (Ward, 1971, p. 37)، إضافة إلى ذلك احتفظ سالزبوري لبريطانيا بحرية تجارتها في الأسواق الموجودة حول منطقة البحيرات الكبرى، فضلا عن دخول بعثاتها التنصيرية إلى مملكة بوغندا.

إلا أن التزام الحكومتين بعدم التدخل في منطقة نفوذ الأخرى حسب ما هو وارد في الاتفاق الأنجلو ألماني لعام 1886م، كان ظرفيا لأن الطموح الامبريالي لكل من بريطانيا وألمانيا كان يتجاوز حدود منطقتي نفوذهم الواقعة عند شرقي بحيرة فيكتوريا، فقد كانت الأراضي الداخلية الواقعة غرب البحيرة أكثر أهمية، بل أن هذا الاتفاق فتح المجال بين تنافس الشركتين البريطانية والألمانية، وهو ما يفسر سعيهم في هذه الفترة بحرية مطلقة نحو وصولهم لامتلاك المناطق الداخلية خاصة ممالك أوغندا(Ashe R. P., 1970, pp. 49-52) التي كانت تمثل الهدف الرئيسي لكارل بيترز ووليام ماكينون.

وقد دفعت هذه النزعة الاستعمارية عدّة عوامل من بينها الموقع الاستراتيجي للممالك الأوغندية، واستحواذها على مصب نهر النيل إلى جانب خصوبة أراضيها واتساعها، فقد فكانت رؤية كل من بريطانيا وألمانيا أن أفضل طريقة لتحقيق مصالحهم في منطقة البحيرات الكبرى هي الاستحواذ على أوغندا. وكذا الكشوف الجغرافية والنشاط التنصيري ومحاربة تجارة الرقيق (Boahen, 1990, p. 15)، التي استطاعت بريطانيا من خلالها أن تتغلغل إلى داخل أوغندا وتكوّن علاقات ودية مع رؤساء القبائل تحت رداء الإنسانية في سبيل يمكنها من تنفيذ مشروعها الخفي المتمثل في غزو المنطقة واستغلالها طبيعيا وبشريا واستراتيجيا (Lugard, 1892, p. 17).

وفي ذات السياق نشير إلى اعتماد الحكومتان البريطانية والألمانية في هذه الفترة على تطبيق سياستها الامبريالية ولكن بأسلوب حذر خشية قيام منازعات دولية حادة بين الدولتين، حيث عمدت إلى استخدام شركاتها الاستعمارية[14] كأداة لحماية مصالحها في منطقة نفوذها، بالإضافة إلى تشجيعها ودعمها للقيام بالمزيد من عمليات التوسع بالأراضي الداخلية المحيطة ببحيرة فيكتوريا والواقعة خلف منطقة نفوذ كل من المستعمرتين (Carl, 1891, pp. 5-6).

والواضح أن غموض الاتفاق الأنجلو ألماني 1886م بخصوص أوغندا هو من فتح المجال أمام الشركتين لمحاولة التوسع والسعي لضمها وجعلها ضمن نطاق منطقة النفوذ، وعلى هذا الأساس، استأنف ماكينون وزملاؤه الإنجليز من ناحية ومنافسوه الألمان وكارل بيتر Carl Pete من ناحية أخرى صراعهم الامبريالي، الذي لم يقتصر على نشاطهم في نطاق المنطقة التي حددت لهم، بل تطلع كل منهما خلال سنوات 1887-1890م إلى محاولة تنفيذ برنامج توسعي لامتلاك الأراضي الداخلية باعتبارها المنطقة الأكثر أهمية

في شرق إفريقيا خاصة مملكة بوغندا التي كانت محل أطماع الدول الأوروبية (Evans I. , 1929, pp. 303-304).

2. معاهدة هليغولاند Heligoland Agreement 1890م

للوصول إلى أوغندا كان لابد من السيطرة على كل الأقاليم المحيطة بمنطقة البحيرات الكبرى وعلى رأسهم مديرية خط الاستواء، التي كانت تمثل قلب الإمبراطوريات الثلاث بريطانيا، ألمانيا وبلجيكا ، وكما أن انعزال أمين باشا[15] (Schweitzer, 1898, pp. 1-52)، مدير خط الاستواء أدى إلى تسابق هذه الدول لضم المديرية إلى منطقة نفوذهم المعترف بها، وعليه استغل وليام ماكينون هذه الفرصة واخطر بذلك الحكومة البريطانية لإرسال بعثة لإنقاذ أمين باشا، من أجل الاستفادة من خبرته وضم المنطقة لنفوذ شركة شرق إفريقيا البريطانية، وكذا عرقلة الألمان في وصولهم للمنطقة وسيطرتهم عليها، وكما أن لبريطانيا بهذا العمل الذي يبدو في ظاهره إنسانيا ستصل إلى تحقيق الكثير من أهدافها السياسية.

واستنادا لذلك أعدت الحكومة البريطانية مع أواخر سنة 1886م لجنة خاصة بقيادة الصحفي والمستكشف الأنجلو-أمريكي هنري مورتن ستانلي Henry Morton Stanley لإنقاذ أمين باشا Emin Pasha Relief Committe، والتي وصلت في ماي 1888م بسبب صعوبة التضاريس، وعند وصول ستانلي تمكن من اللقاء بأمين باشا والتحدث معه بخصوص تطلعات الشركة البريطانية لاستغلال الأراضي الواقعة شمال بحيرة فيكتوريا إلى جانب العرض الخاص بربط مملكة بوغندا بمناطق شرق إفريقيا المطلة على ساحل المحيط الهندي، غير أن تدهور الأوضاع في المديرية وانقلاب شيوخ القبائل على أمين باشا وبعثة ستانلي أدى إلى تغيير المسار الذي كانت نتيجته القبض على أمين باشا وضباطه العسكريين، ولم يتمكن من الفرار وقتها إلا في شهر نوفمبر بعد هجوم قوات المهديين على المديرية واستيلائهم على المركز العسكري (Manningm, 1985, pp. 111-117).

وبالموازاة مع هذا، كانت شركة شرق إفريقيا الألمانية تسعى هي الأخرى للسيطرة على الأقاليم المحيطة بمنطقة البحيرات الكبرى، حيث أسست بذلك لجنة لإنقاذ أمين باشا بقيادة كارل بيترز الذي وصل إلى ساحل شرق إفريقيا في منتصف شهر جوان 1889م، ثم اتجه بحملته إلى المناطق الواقعة شمال بحيرة فيكتوريا وفي منتصف شهر فيفري 1890م وصل بيترز إلى مملكة بوغندا Buganda أين التقى بالملك موانجا[16] King Mwanga (آدبواهن، 1990، ص 170) ووقع معه معاهدة الصداقة والحماية (Schweitzer, 1898, pp. 321-328)، وإلى جانب ذلك، التقى بيترز بأمين باشا يوم 19 جوان 1890م في منطقة مبوابوا Mpwapwa وأخبره باهتمام الحكومة الألمانية به وتشكيلها للجنة خاصة قصد إنقاذه إلا أنها تأخرت بسبب قيام الثورة العربية السواحيلية بزعامة أبوشيري بن سليم الحرثي على ساحل المحيط الهندي (Manningm, 1985, p. 260)، كما عرض عليه أهم المعاهدات التي عقدها مع سلاطين وشيوخ منطقة البحيرات الكبرى، بالإضافة إلى معاهدة الصداقة التي وقعها مع موانجا سلطان بوغندا(Schweitzer, 1898, pp. 57-63) .

وعلى هذا الأساس قرر أمين باشا الدخول في خدمة الشركة الألمانية ورفض العمل لصالح الشركة البريطانية وكذا عروض ستانلي التي اقترحها عليه من قبل (Gaetano, 1891, pp. 161-162)، وبذلك استطاع الألمان الاستيلاء على أجزاء واسعة من شرق إفريقيا والدخول إلى المنطقة الاستوائية والاستحواذ على منابع النيل، كما توغل بيترز في أوغندا، وأسس بكل المناطق التي مر بها مراكز ومحطات إدارية وعسكرية (Robert, 1969, pp. 35-36).

ورغم تمكن كارل بيترز من استمالة أمين باشا للعمل لصالح الشركة الألمانية وكذا الوصول إلى غاية جنوب أوغندا والحصول على معاهدات تقضي بحماية ألمانيا على المنطقة، إلا أن الدبلوماسية البريطانية استطاعت قلب الموازين وإبطال مخططات الألمان، من قبل رئيس الحكومة البريطانية اللورد سالزبوري الذي كان يدرك مدى أهمية السيطرة على أوغندا خاصة بعد اقتراح الشركة البريطانية لمشروعها التوسعي في المنطقة والذي لا يكون إلا بوضع حد لتوسع الألمان في المنطقة.

وفي الفترة التي كان فيها اللورد سالزبوري يمهد الطريق للتوسع الاستعماري في أوغندا من خلال دعمه لمشروع ماكينون، كانت ألمانيا على مشارف حكومة جديدة تخشى اندلاع حرب بينها وبين روسيا أو فرنسا خاصة بعد التقارب الفرنسي-الروسي الذي انتهى بتحالفهم، وحصول روسيا بموجبه على قرض مالي، الأمر الذي أقلق المستشار الألماني الجديد فون كابريفي Von Caprivi[17]، حيث أنه كان يركز اهتمامه في الدفاع عن ألمانيا داخل القارة الأوروبية، لذلك عمل المستشار الألماني للتقرب من بريطانيا والتحالف معها، وكما أن الحكومة البريطانية كانت ترحب هي الأخرى بصداقة ألمانيا خاصة بعد تأكدها من جدية الألمان من هذا التحالف بسبب ظروفها السياسية من جهة ولمواجهة فرنسا في شمال إفريقيا وروسيا في آسيا الوسطى من جهة أخرى (Townsend، 1930، ص ص 160-161).

ونتيجة لأوضاع الدولتين وبلوغ التنافس الامبريالي أوجه، اقتنعت الحكومتين الألمانية والبريطانية بضرورة إنهاء هذا الصراع وإعادة تقسيم منطقة شرق إفريقيا نهائيا، وعليه دخلت الحكومتين في مفاوضات، شارك فيها كل من السفير البريطاني السير إدوارد بالودين مالت ورئيس القسم الإفريقي السير هنري بيرسي أندرسن، والمستشار الألماني فون كابريفي وعضو المجلس الخاص في وزارة الخارجية الدكتور كراول (Dermott, 1893, p. 313). انتهت المفاوضات في الأول من جويلية 1890 بتوقيع معاهدة هيليغولاند[18] (Ritsema, 2007, pp. 69-70; Ruger, 2017, pp. 1-4) "**The treaty Helgoland-Zanzibar**" زنجبار – زنجبار والتي تضمنت[19] مد الحدود الفاصلة بين منطقتي نفوذ الدولتين إلى غاية بحيرة فيكتوريا نيانزا ومنها إلى مستعمرة الكونغو البلجيكية إلى جانب تعديل الحدود بين محميتي الدولتين في غرب وجنوب غرب إفريقيا.

وبالموازاة مع هذا اعترفت ألمانيا بحق بريطانيا في حماية سلطنة زنجبار وإنهاء استقلالها كما تنازلت عن حمايتها لسلطنة ويتو وعن كل دعاواها في الشريط الساحلي الممتد من ويتو إلى قسمايو، إلى جانب المناطق الواقعة بين بحيرتي نياسا وتنجانيقا، كما قبلت ألمانيا بتقليص حدودها الشمالية لمنطقة نفوذها بشرق

إفريقيا من خلال تنازلها عن ادعاءاتها في أوغندا، التي دخلت بذلك ضمن نطاق منطقة النفوذ البريطاني (Coupland, 1967, pp. 484-485).

وفي المقابل حظيت ألمانيا بجزيرة مافيا Mafia إلى جانب تنازل بريطانيا عن جزيرة هيليغولاند Helgoland، التي أصبحت في نظرها عبئا ماليا يقدم القليل للدفاع عن بريطانيا، إلاّ أنّ ألمانيا اعتبرت الجزيرة ذات موقع استراتيجي هام، فقد سعت من أجل ضمها إلى ممتلكاتها، وكان الحصول عليها بمثابة انتصار له (Evans L. , 1915, p. 200)، كما تعهدت بريطانيا باستخدام كل نفوذها للتوصل إلى حل نهائي بين سلطان زنجبار وألمانيا، يقضي باستحواذها على الشريط الساحلي بين نهر أومبا وروفوما، والذي كانت الشركة البريطانية تتولى إدارته بموجب امتياز[20] 1887، مقابل تعويض مالي يصل إلى 200 ألف جنيه إسترليني (Edouard, 1958, p. 451).

وعلى هذا الأساس أرسلت الحكومة الألمانية نصوص المعاهدة مع مبعوثها روش شميث Rochus Scgmidt إلى بعثة أمين باشا، الذي كان وقتها في جنوب مملكة بوغندا والتي وصلته في شهر أوت 1890م، تقضي بوقف كل الأنشطة الاستعمارية التي بدأها في أوغندا ومنطقة البحيرات الاستوائية (Schweitzer, 1898, pp. 57-63)، وقد اعتبر كارل بيترز أن تنازل ألمانيا عن أوغندا بحكم أهميتها الإستراتيجية والاقتصادية مقابل حصولها على جزيرة هيليغولاند في هذه المعاهدة هو بمثابة ضياع لجهود الشركة الألمانية التي كانت تسعى لضم مناطق جديدة من شرق إفريقيا (Townsend, 1930, p. 163).

والملاحظ هنا أن اللورد سالزبوري كان دبلوماسيا في سياسته الخارجية من خلال وضع يده مع ألمانيا وعقده لهذه المعاهدة التي جسدت التقسيم التام لشرق إفريقيا والأهم بالنسبة له، أنها أتاحت الفرصة لبريطانيا السيطرة على أوغندا، بل وأن هذه الاتفاقية دعمت نفوذها في المنطقة كلها ومنعت ألمانيا من التطلع للاستحواذ على منابع النيل، وعليه تشكلت محمية شرق إفريقيا البريطانية الممتدة من ساحل المحيط الهندي إلى غاية المنطقة الاستوائية المحيطة ببحيرة فيكتوريا وتشكيل مستعمرة شرق إفريقيا الألمانية الممتدة من المناطق الواقعة بين نهر روفوما جنوبا ونهر أومبا شمالا.

وعليه فإن هذه المعاهدة في نظر الإمبريالية البريطانية والألمانية، قد حلت عدّة قضايا استعمارية معقدة، إلاّ أنها في الحقيقة أدت إلى تقسيم منطقة شرق إفريقيا بين ألمانيا وبريطانيا من خلال تحديد مناطق النفوذ لكل منهم، كما أنها لم تضع حدا للصراع الامبريالي البريطاني الألماني الذي دام سنوات، بل كانت بداية لسلسة من الاتفاقيات، وبذلك تكون هذه المعاهدة قد أنهت استقلال شعوب المنطقة وحريتهم بل أدت إلى تمزيق أوصالهم وإلى بداية مرحلة الاستعمار والاستغلال الطبيعي والبشري.

3. تداعيات معاهدة هليغولاند على أوغندا

سعت بريطانيا بعد معاهدة هليغولاند وتمكنها من إزاحة الوجود الألماني من أوغندا إلى الاستثمار والاستفادة من خيرات البلاد، إلا أنها وجدت نفسها أمام مرحلة أخرى من الصراع للاستحواذ على المنطقة وهذه

المرة دينيا بين بعثاتها البروتستانتية والبعثات الفرنسية الكاثوليكية من ناحية ومطاردة المسلمين من ناحية أخرى.

والواقع أن هذا الصراع كان نتاج المنافسة السياسية بين بريطانيا وفرنسا لاغتصاب أوغندا والاستحواذ على خيراتها، ونظرا لتوتر الأوضاع في المنطقة وبلوغ الصراع الديني أشده، رأت بريطانيا أن الحل المناسب هو ضرورة العمل على ضم أوغندا قبل استفحال النفوذ الفرنسي فيها، وعليه تم الاستنجاد بشركة شرق إفريقيا البريطانية، والتي لم تفوت الفرصة لأنها أساسا كانت تهدف للاستثمار والاستفادة من موارد البلاد، حيث قامت بإرسال بعثة إلى أوغندا بقيادة الكابتن فريدريك لوجارد Frederick Lugard (R.O.Collins, 1997, pp. 228-229)، الذي اعتبرته الحكومة البريطانية بطلا لدوره الكبير في تكريس الهيمنة البريطانية على أوغندا.

أمر لوغارد إثر وصوله إلى كمبالا بوضع العلم البريطاني، ليواصل بعد ذلك هو وجنوده رحلة استكشافية لموارد تجارية جديدة بالمناطق الغربية من ناحية ولدعم نفوذ الشركة البريطانية من ناحية أخرى، متبعا في ذلك أسلوب عقد المعاهدات مع زعماء الممالك الأوغندية، حيث تمكن من إخضاع مملكتي أنكولي وتورو من خلال عقده لاتفاقيات معهم تقضي بحماية الشركة البريطانية (Ward، 1971، ص 59).

وفي ذات السياق نشير إلى أن هذه الفترة التي قضاها لوجارد في استكشاف المناطق الغربية من أوغندا، كان أهالي بوغندا تحت وطأة حرب أهلية بين المذهبين المسيحيين، خاصة وأن لوجارد كان قد وزع مجموعة من البنادق والذخيرة على البروتستانت، مما أدى إلى وقوع مذبحة كبيرة في 24 جانفي1892، راح ضحيتها الكثير من الكاثوليك الفرنسيين، ومنهم من فر رفقة الملك موانجا إلى إقليم بودو أين كانت تقيم مجموعة كبيرة من المهاجرين الكاثوليك، وقد استمر هذا النزاع الديني طوال شهري فيفري ومارس، ولكن سرعان ما تمكن لوغارد من إنهاء الصراع لصالح الشركة البريطانية نهائيا في 30 مارس بعد اعتلاء موانجا عرش مملكة بوغندا من جديد وأعلن نصرانيته على المذهب البروتستانتي(Ashe R. , 1894, pp. 310-312) .

والجدير بالذكر الإشارة إلى ما نوه إليه الكاتب الفرنسي دارسي بخصوص أساليب لوغارد في إخماد الاضطرابات التي كانت بين البروتستانت والكاثوليك والتي وصفها بالقمعية، باعتباره قتل الكثير من الفرنسيين العزل بل وحرق كل المناطق التي كانت مركزا لكنائس الكاثوليك، وبالتالي تمكن فعلا من القضاء على النفوذ الفرنسي في أوغندا الذي عملوا على تشييده منذ سنوات وبالتالي تكريس الهيمنة البريطانية على أجزاء واسعة من أوغندا(Darcy, 1904) .

وفي منتصف أوت 1892م عرفت الحكومة البريطانية تجديد جلادستون Gladstone على رأس الوزارة البريطانية ومعه اللورد روزبري Rosebery وزيرا للخارجية، حيث كان هذا الأخير استعماريا كسابقه اللورد سالسبوري، لذلك فقد كان مقتنعا جدا بوجهة نظر لوغارد بخصوص البقاء في أوغندا (Gardiner, 1963, pp. 192-194)، حيث قام في 20 سبتمبر 1892م بتوزيع مذكرة على مجلس الوزراء كان قد أعدها الخبير

بالشؤون الإفريقية للوزارة الخارجية البريطانية بيرسي اندرسون تدعو لضرورة إحكام السيطرة الفعلية على أوغندا والمناطق المجاورة لها، والذي سيسهل فتح حوض أعالي النيل وجعله منطقة حرة من منبعه إلى مصبه، وهنا وضّح بيرسي أندرسون أهمية البقاء في أوغندا، مؤكدا أنها النقطة الأهم التي منها تستطيع بريطانيا استرداد السودان، والاستحواذ على كامل منطقة البحيرات الاستوائية، وبعد مناقشة كل النقاط المدرجة ضمن المذكرة، وافق وليام هاركروت Harcourt William المسؤول المالي عند الوزارة البريطانية في 30 سبتمبر من نفس السنة على منح الحكومة معونة للشركة البريطانية لمواصلة العمل حتى 31 مارس 1893 (Gardiner, 1963, pp. 195-197).

وعلى هذا الأساس أرسلت الحكومة البريطانية السير جيرالد بورتال Sir Gerald Portal قنصلها العام في زنجبار مبعوثا خاصا لأوغندا قصد موافاتها بتقرير يشرح الأوضاع العامة في أوغندا، حتى تستطيع الحكومة البريطانية اتخاذ القرار حول البقاء في أوغندا أو الاستغناء عنها، وقد بدأ بورتال رحلته في الفاتح من جانفي 1893 رفقة الصاغ أوين Owen ومدير الشركة البريطانية في ممباسا بيركلي Berkely ومائتان من الرجال المسلحين من زنجبار (Portal, 1894, pp. 5-7). وفي الفاتح من أفريل وصل بورتال إلى كمبالا حيث رفع العلم البريطاني محل علم الشركة البريطانية، وفي 29 ماي 1893 عقد السير جيرالد بورتال وموانغا Mwanga ملك بوغندا معاهدة[21] تقضي بالحماية البريطانية على مملكة بوغندا، كما تمكن من إرساء مفاهيم الفكر الامبريالي الاستعماري بين رجال الحكومة البريطانية، بعد أن فصل في الآراء المتضاربة حول الإبقاء أو الاستغناء عن أوغندا بتأييده وبقوة الاحتفاظ بالمنطقة، كما ضمّن تقاريره شرحا وافيا لأهمية السيطرة على أوغندا وكذا خطورة الانسحاب منها، إضافة إلى هذا فإن بورتال سهّل الأمور على الحكومة البريطانية من خلال ما قدمته تقاريره بخصوص توضيح طريقة الاحتفاظ بأوغندا تحت النفوذ البريطاني.

زيادة على ذلك أكد بورتال أن انسحاب بريطانيا من أوغندا هو خسارة كبيرة خاصة وان الحكومة البريطانية كانت قد حصلت على اعتراف ألمانيا في معاهدة هيليغولاند بأنها ضمن منطقة نفوذ بريطانيا (Oliver, 2008, p. 571)، ليس هذا فحسب بل حذر بورتال الحكومة البريطانية من فكرة تخليها عن أوغندا لأنها ستكون بذلك قد منحت أعظم فرصة لألمانيا وفرنسا وحتى بلجيكا لمد سيطرتهم عليها، وذلك لأن السيطرة على أوغندا والاستحواذ على خيراتها سيجعل بريطانيا تعتلي الصدارة التجارية.

والواضح أن هذه التقارير التي أعدها بورتال، والتي كان يرسلها عبر رسله في زنجبار للحكومة البريطانية قد أثرت في السير ويليام هاركورت، واتفق معها اللورد روزبري الذي تولى في مارس 1894م رئاسة الوزراء خلفا للورد غلادستون، وجعلته يعجل في احتلال أوغندا، حيث عقد مجلسا للوزراء البريطانيين، ناقشوا فيه بدقة هذه المسألة، وقد وافق أعضاء البرلمان بأغلبية 218 صوت على وضع أوغندا تحت الحماية البريطانية (Oliver, 2008, p. 571)، والتي أعلنوا عليها رسميا في الثامن عشر من جويلية 1894م[22].

وعلى هذا الأساس قام كلوفيل الذي تسلم إدارة المنطقة بعقد اجتماع في كمبالا مع موانغا ملك بوغندا، والذي أسفر عن عقد معاهدة في 27 أوت 1894م، تؤكد ما جاء في معاهدة 29 ماي 1893 التي عقدها مع بورتال(Evans I. , 1929, p. 316) ، وعليه أصبحت مملكة بوغندا والأقاليم التابعة لها محمية بريطانية (Eliot, 1905, p. 1). والواجب هنا أن نشير إلى أن توطيد الحماية البريطانية على كامل أقاليم أوغندا مرتبط بالقضاء على كل الثورات والانتفاضات المحلية، فقد قابل التوسع الاستعماري البريطاني في أوغندا مقاومة السكان المحليين منذ 1891 إلى غاية عام 1899م، اتبع فيها أهالي المنطقة وحكامها استراتيجيات مختلفة، ما بين إستراتيجية المفاجئة المتمثلة في حرب العصابة وبين الطرق الدبلوماسية التي اعتمدها ملوكها، والتي دلت عموما على وعي السكان بحقوقهم والدفاع عن سيادتهم وأسلوبهم الخاص في الحياة. ولعل أبرزها الصدامات التي كانت تحدث بين كاباريغا Kabarega [23] ملك أونيورو وبين قادة القوات البريطانية في المنطقة، ضف إلى ذلك خروج موانجا ملك بوغندا عن أوامر السلطات البريطانية وتأسيسه رفقة رؤساء إقليم بودو Budu حركة معادية لبريطانيا، مصرين على تحرير أوغندا من الهيمنة البريطانية) حراز(1971, p. 130 ,.

وفي ذات السياق نشير إلى ما ذكره كولفيل Colville في كتابه عن جيش كاباريغا الذي اعتبره بمثابة الخطر الذي يحدق بأهالي أوغندا، وباعتباره مسؤول عن تسيير محمية أوغندا فإنه لا يسمح بتمادي قيام كاباريغا بالأعمال العدائية التي وصفها كولفيل أنها تضر بأهالي المنطقة أكثر من مسؤولي الحكومة البريطانية، لذلك يرى أن من واجبه مطاردة كاباريغا والقضاء عليه، ولأن دوره في المنطقة هو الحفاظ على الصداقة التي تجمع الحكومة البريطانية بأهالي أوغندا، وكذا نشر السلام بين جميع الأفراد (Colville, 1895, p. 70).

إلاّ أن الواقع هو عكس ما صرح به كلوفيل تماما، إذ أن التواجد البريطاني في أوغندا كان بهدف إخضاع المنطقة للسيطرة الاستعمارية البريطانية، والذي يؤكد لنا هذا هو إرسال الحكومة البريطانية منذ منتصف القرن التاسع عشر للبعثات الاستكشافية للتجسس والتمهيد للاستعمار، ناهيك عن الصراع الحاد مع ألمانيا وفرنسا الذي يدل على سعي الحكومة البريطانية وبذلها كل الوسائل من أجل البقاء أطول مدة في أوغندا لتحقيق أغراضها السياسية والاقتصادية، بل أن ما ذكره كلوفيل في كتابه هو دليل على أن مقاومة كاباريغا استطاعت إلى حد ما تهديد الامبريالية البريطانية والتي جعلتها تعيد حساباتها بين الفترة والأخرى وهو ما نلمسه في تغيير الحكومة المتكرر للمسؤولين في المنطقة. واستنادا لهذا نجد أن أوغندا كانت تمثل المنطقة الأهم ضمن مناطق النفوذ البريطاني في القارة لأنها تمثل منطقة منابع النيل وإخضاعها للسيطرة البريطانية سيضمن للحكومة البريطانية مد سيطرتها على بقية المناطق الإفريقية خاصة على مصر.

خاتمة

انتهت معاهدة هليغولاند 1890م إلى تسويات إقليمية وتفاهمات بين كل من بريطانيا وألمانيا، آلات على إثرها أوغندا إلى بريطانيا في إطار سياسة الاستغلال الاقتصادي التام لممتلكات المنطقة، ففي الوقت الذي دافعت

فيه أوروبا عن مبادئ الحرية والقومية، نظرت إلى المنطقة نظرة جغرافية استغلالية لم تراعى فيه النظام السياسي الوطني القائم ولا حقوق سكان المنطقة، بل سارعت الدولتان إلى توقيع اتفاقيات التقسيم للاستحواذ على المنطقة طبيعيا وبشريا، ولتكون صمام آمان لمصالحهم الامبريالية، فقد كان توقيع معاهدة هليغولاند بداية لسلسلة من المعاهدات، إذ وقعت معاهدة جديدة بتاريخ 27 أكتوبر 1890 بتافيتا وأخرى في 24 ديسمبر 1892م بزنجبار وببرلين بتاريخ 25 جويلية 1893م، في ظل تغييب تام للعنصر المحلي ودون استشارة أصحاب الحق الأصليين، فهي معاهدات غير قانونية في مفهوم القانون الدولي.

ولكن رغم عقد هذه المعاهدة وتوالي قيام الدولتان بمثل هذه التسويات بهذه السهولة النسبية إلا أن إقامة الإدارة الاستعمارية واستغلال المنطقة لم يكن بهذه السهولة فقد واجهت السلطات البريطانية منذ بدايتها لعمليات ضم الممالك الأوغندية، ردود فعل محلية قوية، عبرت عن رفض أهالي أوغندا للهيمنة البريطانية، حتى وأن المكلين موانغا وكاباريغا أخفق في تخليص أوغندا من التواجد البريطاني إلا أنهم شكلوا أكبر المشاكل لكل الحكام الذين تعاقبوا على المنطقة.

التعليقات:

1- **زنجبار**: اسم يطلق على مجموعة جزر تابعة لتنزانيا في شرق إفريقيا، الجزر الرئيسية التي تشكل أرخبيل زنجبار هي أنغوجا وجزيرة بمبا وتومباتو ومافيا، من بين 52 جزيرة من الجزر، منها 27 جزيرة صغيرة تتوزع حول بمبا، وزنجبار أصله كلمة عربية محرفة أصلها بر الزنج. أنظر: عماد علو، **القوى البحرية والتجارية في الخليج العربي خلال العصور الإسلامية**، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2017، ص 315.

2 – جاء كيرك إلى إفريقيا في خمسينيات القرن التاسع عشر بصفته المسؤول الطبي وعالم الطبيعة في رحلة ليفنجستون في زامبيزي، ثم تولى منصب القنصل البريطاني العام في زنجبار من عام 1873 إلى عام 1887، كان نشطا جدا في قمع تجارة الرقيق. للمزيد أنظر:

- Chris Mclntyre & Susan Mclntyre. **Zanzibar: Pemba-Mafia, The Globe Pequot Press**, USA, 2009, p182.

3 – **أوغندا**: دولة غير ساحلية، تقع في الجزء الشرقي من إفريقيا، يحدها شمالا جنوب السودان، وجنوبا كل من تنزانيا ورواندا وأورندي، ومن الشرق كينيا ومن الغرب الكونغو. كانت أوغندا في الأصل عبارة عن عدّة ممالك، أهمها مملكة بوغندا الواقعة جنوب غرب أوغندا حاليا، وإلى الشمال منها مملكة بونيورو وغربا مملكتا أنكولي وتورو، وفي أقصى الشمال تقع مملكة أتشولي، وقد وصف الرحالة هنري هاملتون ستانلي أوغندا بـ لؤلؤة إفريقيا، لما شهدته ممالكها من تنظيم سياسيي، ذا نمط مميز شمل جميع إدارات الدولة ومؤسساتها من حيث التقسيم الإداري والأشغال العامة وحتى الجيش، وكذا استحواذها على موارد اقتصادية هائلة تتمثل في العاج والحديد والماشية، مما كان له الأثر في بروز البلاد كمنطقة حضارية تسعى كبريات الدول الأوروبية للاستحواذ عليها. للمزيد أنظر:

- Robert Pickering Ashe. **Two kings of Uganda. 2em ed, frank cass and company Limited**, London, 1970, p: 49-52.

4 – **هاري هاملتون جونستون Harry Hamilton Johnston (1858-1977)**: مستكشف وعالم نبات بريطاني، أحد أكثر الأوروبيين معرفة بإفريقيا في العصر الحديث، والداعي دائما إلى توسيع مناطق نفوذ بريطانيا، كان يتقن اللغة السواحيلية ولغة البانتو جيدا، كتب أكثر من أربعين كتاب عن إفريقيا، كما كان له دور فعّال في تأسيس كل من الجمعية الملكية الإفريقية وجامعة كلية لندن لدراسات شرق إفريقيا. للمزيد أنظر:

-James A. Cassada, Sir Harry Johnston: **A Bio-Bibliographical Study**, Basler Afrika Bibliographien, 1977, p 9.

5 – **فريديريك جون لوغارد John Frederick Lugard (1858–1945م):** من أسرة اسكتلندية رحل مع أبوه إلى انجلترا ودخل الكلية العسكرية سنة 1878م، ليدخل بعد ذلك في خدمة شركة شرق إفريقيا البريطانية سنة 1888م، وكان له دور فعال في سيطرة بريطانيا على أوغندا، كما يعتبر أول من أسس لنظام الحكم الغير مباشر. للمزيد أنظر:

- Collins, O. Robert. **Western African History**. Library of Congress cataloging, 3emed, 1997, p: 228-229.

6 – **الامبريالية Impérialisme:** مأخوذة من الأصل اللاتيني (imperium)، وهي عقيدة إيديولوجية وسياسية، بدأت هذه السياسة تظهر مع النازية تحت مسمى (Welt machtropolitique)، وحسب نيكروما فإن الامبريالية هي آخر وأعلى درجات الرأسمالية، وقد ظهر مصطلح الامبريالية عام 1917م. للمزيد أنظر:

-Le dictionnaire **historique et géographique du 20 siecle, la découverte**, paris, 2007, pp 353-354.

7 – **أتو فون بسمارك Otto Von Bismarck (1815–1898):** سياسي ألماني، درس القانون والعلوم السياسية، حصل على الدكتوراه سنة 1835، كان من المهتمين بالمجال السياسي والدبلوماسي، عينه الإمبراطور ويلهلم الأول في سنة 1862 كرئيس وزراء ووزير خارجية بروسيا، نجح في تحقيق الوحدة الألمانية التي طالما حلم بها. للمزيد أنظر:

-Stearns, P.F : **The life of prince Otto Von Bismarck, J.B. Lippincott Company**, London. 1899.

8 – هي المنطقة الواقعة بين أنجولا ومستعمرة الكاب البريطانية، عرفت بمستعمرة جنوب غرب إفريقيا الألمانية من 1884 حتى 1915، أي ناميبيا حاليا.

9 – **كليمنجارو Klimanjaro** : منطقة بتنزانيا، بها أعلى قمة جبلية في إفريقيا، بارتفاع يقدر بـ 5895 م فوق سطح البحر.

10 – اللورد جرانفيل Lord Granville سياسي بريطاني، اتبع سياسة التهدئة تجنبا للدخول في صراع مع ألمانيا. اتهمه الكثير من المؤرخين أنه أخر استحواذ بريطانيا على أجزاء هامة من شرق إفريقيا خاصة بعد رفضه لدعم مشروع جونستون الاستعماري، إلا أن اللورد جرانفيل كان يرى أن بريطانيا خلال هذه الفترة وما تعانيه من مشاكل ومخاطر محدقة بها يجب أن تسوي خلافاتها مع ألمانية بطريقة ودية. للمزيد أنظر:

- Oliver Ronald and Mathew Gervase, op, cit, p: 339.

11 – هو عبارة عن موافقة الحكومة الألمانية بتوقيع الإمبراطور ولهلم الأول Wilhelm I (1871–1888م) على طلب كارل بيترز في فرض الحماية الألمانية على بعض المناطق من شرق إفريقيا، والذي يستند إلى معاهدات الصداقة الأبدية الاثنتي عشرة التي تحصل عليها بيترز من خلال توقيعات سلاطين وشيوخ وزعماء يتنازلون بموجبها عن ملكية الأراضي للشركة الألمانية، وكان ذلك في الفترة من نوفمبر إلى ديسمبر 1884م، وما يمكن قوله حول هذه التوقيعات التي حصل عليها بيترز أنها اتفاقيات وهمية، مشكوك فيها للغاية لأنها كانت تبرم دون أن يعرف صاحبها محتواها، للمزيد أنظر:

-Leonard, Woolf. **Empire & Commerce in Africa-A Study in Economic Imperialism**, Allen and Unwin, London, 1920, pp: 236-241.

12 – **كارل بيترز Carl Peters (1856–1918)**، استعماري امبريالي ألماني من الدرجة الأولى، اكتسب هذا الفكر أثناء إقامته في لندن سنة 1880، وعند عودته إلى ألمانيا سنة 1883، مارس ضغطا كبيرا على وزارة الخارجية والمستشار بيسمارك على ضرورة وأهمية تأسيس مناطق نفوذ لألمانيا فيما وراء البحار، ورغم رفض المستشار، إلاّ أنّه ظل متمسكا بهدفه، وقد حققه من خلال شركة شرق إفريقيا الألمانية التي وفرت له رأس المال. للمزيد أنظر:

–Arne Perras, **Carl Peters and German Imperialism 1856–1918 A Political Biography**, Clarendon Press, Oxford, 2004.

13 – **اللورد سالزبوري Lord SALISBURY (1830–1903):** اشتهر بكونه سياسي بريطاني، تزعم تيار المحافظين عام 1881م بعد وفاة ديزرائيل Disraeli، ثم تقلد عدّة مناصب حكومية منها وزيرا للخارجية ووزيرا أولا من 1885 إلى 1892م، ومن 1895 إلى 1902م وهي سنوات حاسمة في تاريخ بريطانيا، بنى سياسته الإفريقية حول الاحتفاظ بمصر وتوسيع الحدود البريطانية على طول

الساحل، كما حاول التوسع نحو الغرب اتجاه منطقة البحيرات الكبرى (أوغندا) من خلال تنظيمه لاتفاقيات تقسيم منطقة شرق إفريقيا بين بريطانيا وألمانيا. للمزيد أنظر:

- Palmowski, **Jan. Dictionary of twentieth century (world History)**, Oxford University press, Oxford, 1997. P: 520.

14 – قامت شركة شرق إفريقيا الألمانية المسؤولة عن إدارة واستغلال منطقة الحماية الألمانية بجهود واضحة لتوسيع منطقة نفوذها من خلال ضم مناطق جديدة، في الفترة من 1885–1886م حيث قامت ببناء عشر مراكز إدارية وتجارية في الجزء الشمالي الغربي من المناطق الداخلية لشرق إفريقيا، وفي أواخر عام 1887م أخذت تتوغل في الداخل نحو منطقة البحيرات الاستوائية، وفي المقابل قامت الحكومة البريطانية في أوائل سنة 1887 بتأسيس شركة شرق إفريقيا البريطانية برئاسة وليام ماكينون بهدف حماية منطقة نفوذها ولتأمين المناطق الساحلية من المنافسة الأجنبية ومن ثمة التوغل صوب المناطق الداخلية، ومع أوائل عام 1888م حصلت الشركة على براءة ملكية من الحكومة البريطانية. للمزيد أنظر: Leonard, Woolf: op, cit, p: 253.

15 – اسمه الحقيقي **ادوارد شنايتزر Eduard Schnitzer (1840 –1892)**: عمل طبيبا في ألبانيا التي كانت لا تزال تحت الحكم العثماني، وهناك أطلق عليه اسم أمين بعد اعتناقه للإسلام، وانخرط بعد ذلك في الجيش العثماني، ثم انتقل إلى السودان التي كانت تحت الحكم الثنائي المصري–الإنجليزي 1876، لينضم إلى جماعة الكولونيل تشارلز غوردن الذي عينه حاكما على المنطقة الاستوائية. ومنذ اندلاع الثورة المهدية عام 1881م في السودان ومقتل الجنرال غوردن، اضطر أمين للانسحاب إلى أوغندا. ونظرا لصموده ومقاومته للمهديين لقبه الخيديوي إسماعيل بالباشا عام 1886م. للمزيد أنظر:

- Georg, Schweitzer: **Emin Pasha, His Life and Work, Archibald constable and Co**, Vol.1, Westminster. London, 1898. Pp: 1-52.

16 – حكم الملك موانجا Mwanga خلفا لأبيه موتسا Mutssa سنة 1884 إلى غاية سنة 1897، عرف عصره بداية موجة عنيفة من الثورات الدينية بين البعثات المسيحية والمسلمين، حيث برع موانجا في التعامل مع هذه الطوائف المتصارعة في أغلب الأحيان. كما قاوم بكل عنف محاولات الوكلاء البريطانيين للسيطرة على بلاده، استطاعت قوات الاحتلال أسره عام 1899م ومن ثم نفيه إلى جزر السيشل، حيث توفي هناك عام 1903م. للمزيد أنظر: أ، آدبواهن، تاريخ إفريقيا العام، إفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية (1880–1835)، المجلد السابع، اليونسكو، المطبعة الكاثوليكية عاريا بيروت، لبنان، 1990، ص: 170.

17 – **فون كابريفي Von Caprivi**: ظابط في الجيش الألماني، عيّنه ويلهلم الثاني كمستشار، خلفا لبسمارك، لم يمارس العمل السياسي والإداري سابقا، اتبع سياسة حرّة في المسائل الاقتصادية والاجتماعية بعيدا عن الميول والاتجاهات، ألغى القوانين التي سنّها بسمارك ضد الاشتراكيين، وكسب تأييد حزب الأحرار والحزب التقدمي، وفي بداية عهده تم عقد معاهدة هليغولاند 1890. للمزيد أنظر: احسان عبد الهادي سلمان، المسألة الألمانية من وحدتها إلى إعادة توحيدها، أكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر، السليمانية، العراق، 2013، ص 31.

18 – **جزيرة هليغولاند**: تقع في بحر الشمال على بعد 300 ميل من الساحل الشرقي لإنجلترا وعلى 44 ميل من الشريط الساحلي لألمانيا، استولت عليها بريطانيا سنة 1807، عندما عرفت عن طريق جواسيسها بتحالف فرنسا بقيادة نابليون مع روسيا والدانمارك لعزل بريطانيا وقطع علاقاتها الخارجية، وهنا قررت الأخيرة، تنفيذ ضربة استباقية وبوقت قصير في 4 سبتمبر من نفس السنة، رست عدّة سفن حربية بريطانية في هليغولاند معلنة ضمها، وفي نفس الفترة وعلى مدى أجيال رغب الألمان في الحصول عليها حتى يكونوا قدم المساواة مع البريطانيين، وقد حصلت ألمانيا على الجزيرة بموجب معاهدة زنجبار–هليغولاند سنة 1890، وبعد استلامها حولتها إلى قاعدة بحرية رئيسية، للمزيد أنظر:

-Alex Ritsema. Heligoland, **Past and present. Published by Lulu. 2007**.pp 69-70. See Also Jan Rüger. Heligoland: **Britian, Germany, and the Struggle for the North Sea**. Oxford University Press. 2017. Pp 1-4.

19 – للاطلاع على قرارات معاهدة هليغولاند. أنظر:

- Mc Dermott**: British East Africa or Ibea.** Cornell University Library, london,1893. Pp 313-319.

20 – استطاعت بريطانيا إرغام السلطان السيد برغش على توقيع اتفاقية جديدة عام 1877م، تحصلت من خلالها على عقد امتياز لمدة 50 عاما، تتولى بموجبه إدارة كافة أملاك السلطان الواقعة على طول الساحل بين نهر أومبا جنوبا ونهر تانا شمالا، مما يدل على إدراك بريطانيا الأهمية الإستراتيجية للساحل المطل على المحيط الهندي.

21 – أنظر:

-Hertslet, Sir Edwand. **The map of Africa by treaty**. Vol. 2. Printed for H.M.S.O, by Harrison and Sons, London, 1886. P 978-980.

22 – ونشير هنا إلى أن المنطقة التي وضعت تحت الحماية البريطانية بموجب هذا الإعلان كانت تشمل مملكة بوغندا والأقاليم التابعة لها وهي المنطقة التي تحدها أراضي كوكي وأنكولي وبونيورو وأوساجا، إلا أن السلطات البريطانية كانت قد بدأت عقد معاهدات مع زعماء الممالك الأوغندية قبل تاريخ إعلانها للحماية على المنطقة بهدف توسيع رقعة المحمية، حيث ضمت إليها كل المحطات المحصنة الواقعة بين بحيرة ألبرت وبحيرة فيكتوريا.

23 – حكم كاباريغا مملكة أونيورو من 1869م إلى غاية 1899م بعد صراع طويل على حكم المملكة، وقد أخذ بعين الاعتبار تأسيس منظمة عسكرية استطاع من خلالها مواجهة القوات البريطانية، كما مثلت المملكة مركز إهتمام الحكومة البريطانية لاستحواذها على موقع هام باعتبارها الطريق إلى السودان، وكذا احتوائها على موارد عديدة ومتنوعة من بينها الملح والحديد والماشية، إضافة إلى التجارة الخارجية مع السواحليين. للمزيد أنظر:

- Oliver, Roland and Sanderson, G.N, op, cit, p: 541.

قائمة المراجع:

Alex Ritsema. **Heligoland, Past and present**. Published by Lulu. 2007.

Ashe, Robert Pickering. C**hronicles of Uganda. Hodder & Stoughton.** London. 1894.

Ashe, Robert Pickering. **Two Kings of Uganda**. Sampson Low & Rivington, London. 1889

Boahen, Adu **A. Africa Under Colonial domination 1880-1935**. Unisco.1985.

Carl, Peters, **New Light on dark Africa**, Ward & Lock, London, 1891.

Cassada, James. A. Sir Harry Johnston: B**io-Bibliographical Study**. Basler Africa Bibliographien, 1977.

Chris Mclntyre & Susan Mclntyre. Zanzibar: Pemba-Mafia, The Globe Pequot Press, USA, 2009.

Colville, Henry Edward.. **The Land of the Nile springs being chiefly an account of how we fought Kabarega**. Edward Arnold, London , 1895.

Coupland, Reginald. T**he exploitation of East Africa 1856-1890:** the slave trade and the scramble. Faber and Faber Limited, London.1939.

Darcy, Jean. **France et Angleterre: Cent Années de rivalité Coloniale** . Library Académique Didier, Paris. 1904.

McDermott, **P, L, British East Africa or Ibea.** Chapman & Hall, London, 1893.

Edouard, Bustin. **La décentralisation administrative et L'évolution des structures politique en Afrique orientale Britannique**. Faculté de droit de **liège**. Londres, 1958.

Eliot, Charles. T**he East Africa protectorate,** Edward Arnold, London. 1905

Evans, Ifor, L. **The British in tropical Africa: An Historical outline .** University Press Cambridge, Cambridge. 1929.

Evans, Lewin. T**he German and Africa Their Aims on the Dark Continent and How they Acquired their African Colonies**. Cassel and Company, London. 1915.

Fisher, Herbert Albert, L, **A History of Europe.** Edward Arnold, London. 1936.

Gaetano, Casati. **Ten years in Equatoria and the return with Emin Pasha**. Vol 2. Frederick Warne and Co. London,1891.

Gardiner, Alfred George, The Life of sir William Harcourt. London, 1923.

Ronald Oliver and Gervase Mathew. Vol 2. H**istory of East Africa.** Oxford university Press, London,

1963.
Hertslet, Sir Edward, **The Map of Africa by Treaty** . Vol 1, Doc, No: 17, 26 Feb 1885, London. 1885.
Hertslet, Sir Edward, **The Map of Africa by Treaty** . Vol 2, London. 1886.
Hubert, Deschamps. **L'afrique noire Précoloniale** . Presses Universitaires de France. Paris, 1969.
Jan Rüger. Heligoland: Britian, Germany, and the Struggle for the North Sea. Oxford University Press. Oxford, 2017
Keltie, John, Scott, Sir. **The Partition of Africa**. Edward Stanford. London, 1895.
Le dictionnaire historique et géographique du 20 siecle, la découverte. paris, 2007.
Lucas, Charles Prestwood, **Sir. The Partition and Colonization of Africa**, The Clarendon Press. Oxford, 1922.
Frederick Lugard. **British East Africa and Uganda** . Chapman and Hall. London, 1892.
Manningm, Olivia. The **Remarkable Expedition: The Story of Stanley's Rescue of Emin Pasha from Equatorial Africa**. William Heinemann. London, 1985.
McEwen, Alec C. **International Boundaries of East Africa. V**ol 16, Clarendon Press. Oxford, 1971.
Oliver Ronald & Sanderson **G. N. The Cambridge History of Africa**. Vol 6, Cambridge university press. Cambridge, 1985.
Palmowski, Jan. A **Dictionary of twentieth century.** Oxford University Press. Oxford, 1997.
Perras, Arne. C**arl Peters and German Imperialism 1856-1918 A Political Biography**. Clarendon Press. Oxford, (2004).
Portal, Gerald H. **The British mission to Uganda in 1893**. Edward Arlond, London, 1894.
Robert, Collins. O. **Western Africa History** . Labrary of con gress cataloging. 1997.
Ritsema, **Alex. Heligoland: past and present** . Published by Lulu. 2007.
Robert, Cornevin. **Histoire de la Colonisation** Allemande . Pressses Universitaires de France. Paris, 1969.
Ronald, Robinson. **Africa and the Victorians: The Official Mind of Imperialis**m. Macmillan Press, London, 1961.
Ruger, Jan. Heligoland: **Britian, Germany and the Struggle for the north sea.** Oxford University Press. Oxford, 2017.
Schweitzer, Georg. **Emin Pasha, His life and work**. Vol 1. Archibald Constable. London, 1898.
Stearns, F. P.. **The life of prince Otto Von Bismarck. Lippincott Company**. London, 1899.
Townsend, Mary E. The **Rise and Germany's Colonial Empire 1884-1918.** Macmillan, New York. 1930.
Ward, W. E.F and White, L. W, **East Africa: A century of change 1870-1970.** George and Unwin. London, 1971.
Woolf, Leonard. E**mpire & Commerce in Africa-A Study in Economic Imperialism**. Allen and Unwin, London, 1920.

احسان عبد الهادي سلمان، **المسألة الألمانية من وحدتها إلى إعادة توحيدها**، أكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر، السليمانية (العراق)، 2013.

آدبواهن ,أ . تاريخ إفريقيا العام :**إفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية .1835-1880**، الجزء السابع، المطبعة الكاثوليكية عاريا، بيروت، 1990 .

جلال يحيى، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999.

حراز رجب، **بريطانيا وشرق إفريقيا من الاستعمار إلى الاستقلال** .القاهرة :معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1971.

عماد علو، **القوى البحرية والتجارية في الخليج العربي خلال العصور الإسلامية**. دار الجنان للنشر والتوزيع. 2017.

محمد عبد المنعم يونس، أو**غندا بين الاستعمار البريطاني والكفاح الوطني**، دار القلم، القاهرة، 1960.

محمود شاكر، **أوغندة**، مكتبة الفتح، دمشق، 1972.